العلاقات المكانية الظهير الداخلي والنظيرالخارجي لموانئ العراق

مصطفى محمد سلمان الجبوري
طالب دكتوراه: مكونة الجغرافيا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة نواكشوط

الملخص:

يطرح هذا البحث مسألة العلاقات المكانية بين الموانئ العراقية وبين ظهيرها البري من جهة، ومن جهة أخرى يطرح علاقة الموانئ العراقية مع نظيرها البحري من جهة الموانئ الخارجية التي يتعامل معها العراق تجارياً في التصدير أو الاستيراد.

ويلاحظ من مجريات البحث وجود تغييرات ملحوظة في كميات الاستيراد والتصدير العراقية قبل وبعد عام 2003 بسبب التغيير السياسي الذي حصل في العراق بعد الاحتلال الأمريكي وكذلك تغيير في كميات المواد مستوردة أو المصدرة بسبب رفع الحصار الاقتصادي عن العراق بعد هذا التاريخ، وكذلك هنالك تغيير في وجهات التصدير العراقي أو الإستيرادات بتغير نسب الدول التي تتعامل تجاريا مع العراق وأثر هذه التغيرات على الظهير البري وكذلك النظير البحري للموانئ العراقية مع بيان نسب وكميات هذه التعاملات التجارية موضحة بالجداول والخرائط والأشكال.

المقدمة:

تعد العلاقات المكانية للموانئ بشكل عام سواء كانت الداخلية أو الخارجية مهمة جدا من حيث ضرورة الكشف عن كمية الروابط في العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تربط الميناء أو مجموعة الموانئ بالمناطق الواقعة خلفها (أي) ظهيرها البري. ومن الجهة المقابلة للظهير البري ينظر أيضا إلى النظير في المحيط الخارجي للميناء بحريا (النظير البحري).

تشمل دراسة هذان العاملان من ناحية التناغم الاقتصادي التي ينقلها الميناء إلى الطرفين ومدى تأثير الأحداث السياسية والعسكرية على علاقة الموانئ بالظهير والنظير، لذلك سنبحث في هذا البحث عن دراسة العلاقات المكانية للموانئ العراقية وظهيرها الداخلي مع نظائرها في الموانئ التي يجري معها التبادل التجاري البحري.

أن للظهير البري للموانئ ثلاثة أنواع مميزة هم الظهير الملاصق المتمثل بمدينة الميناءوالظهير المباشر وهي المناطق الخلفية للميناء والظهير غير المباشر في الدول الحبيسة المجاورة لدول الميناء.

أولا –**العلاقات المكانية بين الميناء والظهير في الواقع العراقي**

هنالك عدة مستويات من العلاقات بين الموانئ والمنطقة البرية الخلفية التابعة لها، ويشير الباحثون إلى أن استخدام مصطلح الظهير للإشارة إلى المنطقة التي تمد الموانئ بالبضائع التي يستقبلها الميناء لإرسالها إلى خارج الدولة عبر البحار متخذه من الموانئ منطقة انطلاق لهذه البضائع، كما أن مناطق الظهير هي ذاتها المناطق التي توزع عليها البضائع والسلع القادمة من الموانئ في ديمومة ديناميكية. وقد تمتد منطقة الظهير إلى خارج حدود الدولة في الدول المجاورة فتكون امتداد للظهير الداخلي مصدرة لبضائع عبر أراضي العراق ومواني ومستوردة لمواد عبر موانئ وأراضيه[1]،وتنشط هذه الظاهرة في حال أن تكون دولة أو بعض دول الجوار من الدول الحبيسة* التي تحتاج إلى موانئ الدول البحرية المجاورة لإجراء عملية الاستيراد والتصدير من خلال موانئها.

ومر العراق في فترة الحروب التي خاضها مابين عامي 1980 و2003 وبفترة شلل في عمل الموانئ العراقية في جنوب محافظة البصرة ليكون دولة حبيسة تماما، مما اضطر العراق ليكون ظهيرا للموانئ التركية والأردنية والكويتية بسبب موقعه الجغرافي بالنسبة لليابس والماء وضيق وضحالة الواجهة البحرية للعراق أمام سواحل الخليج العربي الشمالية.

إن الميناء في المنطقة يعتمد على النشاط التجاري لمنطقة الظهير، وكلما كان الظهير غنيا بالموارد الاقتصادية زادت حركة التبادل التجاري بينه وبين الميناء[2].

إن وجود منفذ بحري صغير للعراق جعل منه بالكامل ظهيرا لهذه الموانئ وبالتالي عدم القدرة على بناء موانئ متعددة تخدم نشاط صناعي وزراعي وتجاري أوسع، أو قد يضطر العراق في بعض الظروف مثل الحروب والأزمات الأمنية أو الإنتاج الواسع من النفط بما يزيد عن إمكانيات الموانئ العراقية فيلجأ بالاعتماد على موانئ الدول البحرية المجاورة في عمليات التصدير بل وحتى الاستيراد.

---

[1]مارش أحمد سعيد العديني، الموانئ اليمنية (عدنالحديدة)، رسالة دكتوراه، كلية التربية (ابنرشد)، جامعة بغداد،1988، ص 153

* الدول الحبيسة هي الدول التي تكون كامل حدودها هي الحدود برية وليست لها أي إطلالة بحرية على البحار المفتوحة وقد يطلق مصطلح الدول الحبيسة على الدول التي لها ساحل ضيق جدا وضحل لا يصلح للملاحة

[2]سعيد أحمد عبدة، موانئ دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمعية الجغرافية الكويتية،1989، ص 14.

ثانيا - العوامل التي تحدد علاقة الميناء مع الظهير

هنالك ثلاثة عوامل مهمة تحدد العلاقة بين الميناء والظهير وهي:

1- العوامل الجغرافية

إن العوامل الجغرافية لها تأثير واضح على اتصال الموانئ بمنطقة الظهير الداخلي ويمكن القول بأن كلا الجانبين الطبيعي والبشري جغرافيا هما مؤثران بشكل كبير ولكل منهما خصائص معينة. ففي الجانب الطبيعي نرى أن الجبال والصحاري والسهول والأنهار لها تأثير واضح لتواصل الموانئ مع الداخل البري إما سلباً أو إيجاباً وكذلك الحال مع الجانب الجغرافي البشري في توزيع الحواضر والقوى البشرية العاملة وغيرها[1]. إن الموانئ العراقية تتمتع بظهير مستوي جغرافيا في معظم جهاته مع امتداد السهل الرسوبي شمالاً والصحراء الغربية (غرب نهر الفرات) وحتى المنطقة المتموجة أو أقدام الجبال في شمال محافظة نينوى ومحافظة كركوك، وحتى هذه المنطقة الجبلية لم تشكل عائقاً حقيقيا أمام فتح الطرق البرية في ممرات هذه الجبال لتصل إلى منافذ حدودية تربط العراق مع إيران وتركيا من خلال منافذ حدودية متعددة. أما الأنهار في العراق فلم تكن في أي فترة ماضية أو حالية عائقا أمام طرق النقل البري بل إنها كانت حلقة وصل بين الظهير والموانئ في مراحل متعددة.

يعتبر العامل الاقتصادي من حيت مستوى موارد الدولة ذو مؤثرات على الجدوى الاقتصادية لمنطقة الظهير وقدرتها على تشغيل الموانئ حسب قدرات الدولة على استثمار الموارد الطبيعية الزراعية والصناعية لإنجاح عمليات التبادل التجاري عير الموانئ[2] الوطنية لها.

وإذا ما أخذنا العامل الاقتصادي بشكل عام فإن الموانئ العراقية لها ظهير غني بالزراعة والصناعة والمعادن وخامات النفط التي يراد تصديرها عبر الموانئ الجنوبية في البصرة. غير إن العوامل السياسية والعسكرية التي مرت على البلد غيرت من أهمية الموانئ للظهير البري بسبب الحروب والأزمات التي استمرت أكثر من أربعين عاماً منذ عام 1980، مما اضطر العراق إلى التعامل مع موانئ دول الجوار مثل ميناء العقبة في الأردن وميناء الشعبية في الكويت وميناء جيهان في تركيا وميناء ينبع في السعودية كما مبين في الخريطة رقم (1).

---

[1] بشير إبراهيم لطيف، العلاقات المكانية الداخلية لمدينتي عدن والحديدة، مجلة الأستاذ، العدد 48، 2003، ص 154

[2] سعيد أحمد عبد، مرجع سبق ذكره، ص 16

خارطة رقم (1)
الموانئ الخارجية البديلة لتصدير النفط العراقي

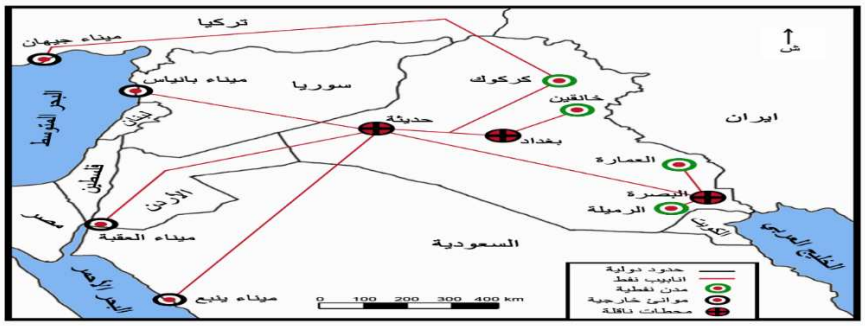

الخارطة من عمل الباحث بالاعتماد على المعلومات الجغرافية من موقع وزارة النفط
oil.gov.iq

أما الآن فإن العراق عاد يعتمد بشكل رئيسي على موانئه الجنوبية في البصرة في استيراد وتصدير ما يحتاجه من مواد وبقي جزء يسير من النفط يصدر عبر ميناء جيهان التركي بسبب تضرر الخط الاستراتيجي الناقل بين حقول الشمال والجنوب في محطة **K3 في** منطقة حديثة.

2-طرق النقل

إن طرق النقل في داخل الظهير البري بمختلف أنواعها هي من العوامل المهمة والتي تحدد تواصل المناطق الاقتصادية بالظهير مع الموانئ الناقلة، فهي شريان الذي يعمل باتجاهين بين الظهير والموانئ ليمدها بالسلع والبضائع والمواد، وكلما ازدادت القوة الاقتصادية والناتج المحلي زادت الحاجة إلى تطوير شبكة المواصلات البرية في منطقة الظهير[1].

إن أثر الميناء البحري على حركة البضائع في الطرق البرية ومحاور طرق النقل في مختلف الاتجاهات بات واضحا، إن حركة النقل البحرية جذبت إليها طرق النقل البرية الرئيسية كشبكة تجتمع خيوطها عن نهايات الميناء[2]، وكذلك الحال في الموانئ العراقية التي لها ظهير واسع تخترقه شبكات طرق جيدة مما ساهم في تنشيط حركة الموانئ الملاحية.

3- الصادرات والواردات في الموانئ العراقية

إن انتشار وتوزيع بضائع الميناء في منطقة الظهير يحدد بواسطة الطرق التي تنتهي إليها نقاط الترابط البري وهي ذاتها المناطق التي تزود الميناء بالبضائع والتي تسمى مناطق المنبع أي منشأ

[1] مارش أحمد سعيد العديني، مرجع سبق ذكره، ص 155

[2] سعيد أحمد عبد، مرجع سبق ذكره، ص 18

الصادرات التي تنقل إلى الموانئ، وهذه الموانئ التي تقع على نهايات شبكة الطرق البرية تقع عليها أيضا مناطق توزيع البضائع الواردة من البحار عبر الميناء وتحدد أخر نقطة يمكن أن تصل إليها هذه البضائع بأن تكون هي نقطة الظهير الإقليمي التي يخدمه الميناء من خلال التواصل عبر الطرق البرية[1].

ثالثا – <u>علاقة الموانئ العراقية بالموانئ الخارجية</u>

كما وضحنا سابقا بأن نظير الميناء هي مناطق تبادل التجارة مع دول أخرى عبر البحار بواسطة الميناء، وهي علاقة تفاعلية بين الميناء والموانئ الأخرى التي هي أيضا لديها ظهير يتعامل معها، وأن هذه العلاقة التفاعلية تقاس بحسب عدد السفن الزائرة للميناء من الموانئ الأخرى في العال، وكذلك تقاس هذه الحركة من حجم الصادرات والواردات في الموانئ الأخرى في العالم، وكذلك تقاس هذه الحركة من حجم الصادرات والواردات في الموانئ من حيث حجمها وقيمتها وهو ما يطلق عليه بالنظير البحري[2].

كما ذكرنا بأننا يمكن حساب المجال البحري للميناء النظير من خلال حجم البضائع وحساب عدد السفن الزائرة أو من خلال دراسة التجارة الخارجية بين الميناء والكتل الاقتصادية في العالم واهم الدول المصدرة والمستوردة مع موانئ البلد لاستخراج قيمة التبادل مع كل كتلة بما يبين حجم التبادل بين الميناء ونظائره من الموانئ الأخرى.

إن دراسة الحجم والتطور للحركة التجارية من ناحية الاتجاه البحري وقياس مستوياتها بين الارتفاع والهبوط خلال فترة زمنية محددة يعد أمرا مهما لتوضيح حركة النقل التجارية وبيان اتجاهاتها من نقطة الموانئ العراقية باتجاه الكتل الاقتصادية الدولية، كما تبين قوة الترابط بينهم وتعطي صورة عن اهم الدول المصدرة والمستوردة مع العراق من الجانب البحري.

رابعا – <u>التوزيع الجغرافي البحري للصادرات العراقية</u>

إن التوزيع للصادرات العراقية عبر الموانئ الجنوبية باتجاه الكتل الاقتصادية للعالم يعكس الأهمية الجيوستراجية للموانئ من خلال هذه العلاقات، وعند استعراض الجدول رقم (1) للصادرات العراقية ما بين عامي 2002 و2020 تبين لنا بأن دول الأمريكيتين تأتي بالمرتبة الأولى من حيث استقبال الصادرات العراقية وهي في تزايد مضطر تتخللها بعض فترات الانخفاض القصيرة بسبب الأحداث السياسية والأمنية والتي غالبا ما تكون مؤقتة ولفترة وجيزة من الزمن.

---

[1] بشير إبراهيم لطيف، مرجع سبق ذكره، ص 100

[2] مارش أحمد سعيد العديني، مرجع سبق ذكره، ص 203

تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الأولى من الدول المستوردة من العراق، ثم تأتي كندا ثانيا على مستوى الأمريكيتين وبمجموع نسبة تصل إلى 51% من مجمل الصادرات العراقية وكما يلاحظ من الخارطة رقم (2) في كمية الصادرات العراقية.

خارطة رقم (2) اتجاهات الصادرات من العراق

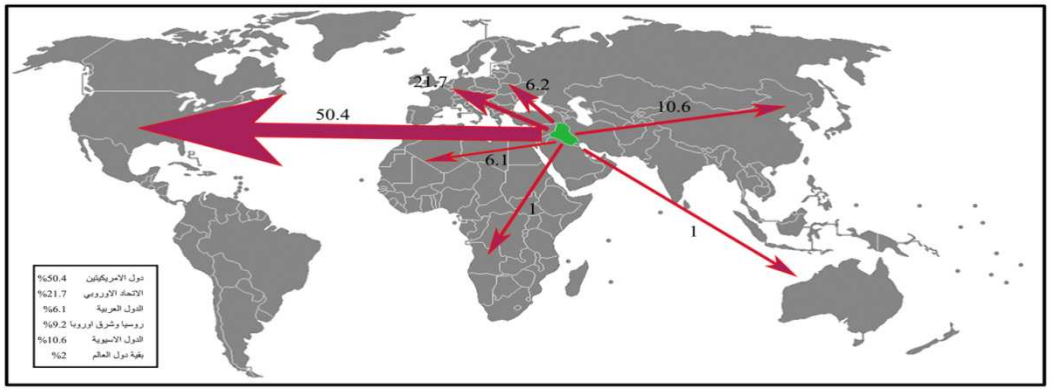

الخارطة من عمل الباحث بالاعتماد على خارطة العالم google map والجدول رقم (1)

شكل رقم (1) نسبة الصادرات العراقية من المجاميع الاقتصادية العالمية

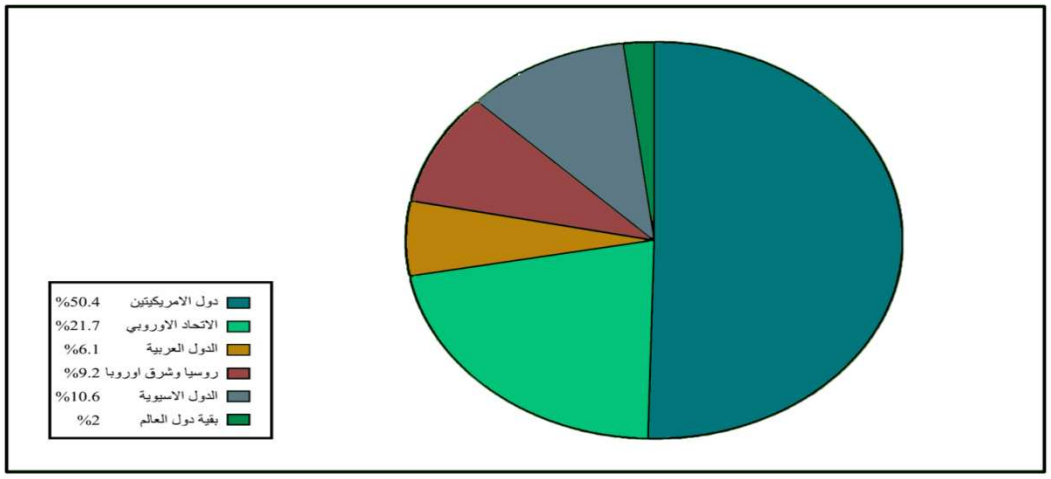

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1)

إن الاتحاد الأوروبي يأتي بالمرتبة الثانية من ناحية الاستيراد من العراق بنسبة عامة تصل إلى 21.7% مع زيادة واضحة وتصاعدية في قيمة هذه الصادرات كلما تقدمنا في السنوات، وعند استعراض

الدول الأوروبية فان ايطاليا وفرنسا وهولندا تأتي في المقدمة من ناحية الاستيراد التجاري تليها باقي الدول الأوربية كالسويد وألمانيا وانكلترا، مما سبق يتبين لنا أن الدول الاتحاد الأوربيوالأمريكيين تهيمن على أكثر من ثلثي الصادرات العراقية وخصوصا النفطية منها، وكما مبين في الشكل رقم (1).

إن هذه النسب المرتفعة للصادرات العراقية نحو الولايات المتحدة والدول الأوروبية لم تكن استجابة للمتغيرات السياسية للعراق فقط بل أن السبب الأكبر يعود إلى هيمنة اقتصاد هذه الدول بنسبة كبيرة على اقتصاد العالم وخصوصا في القطاع الصناعي واحتكار المعرفة العلمية والتقنية[1]، مما يجعل الشركات في هذه الدول بحاجة دائمة للنفط الخام الذي هو عماد الصناعة في هذه الدول، ومن جهة أخرى فإن خام النفط هو المادة الأساسية والرئيسية في جدول صادرات العراق إلى العالم.

تأتي الدول الآسيوية في الترتيب الثالث من حيث الصادرات العراقية والتي معظمها هي من خامات البترول بنسبة صادرات إلى 10.5% وهي في تزايد متصاعد بسبب تنامي القدرة الصناعية للصين وكذلك فإن اليابان من الدول المستوردة المهمة للخامات النفطية العراقية.

إن دول شرق أوروبا تعتبر من المستوردين للخامات النفطية العراقية ومن ضمنها دولة تركيا التي بلغت بمجموع استيرادها من العراق ما يعادل نسبته 9.1% وقد تناقصت حصة هذه الدول بشكل كبير بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بعد أن كان العراق يصدر نصف إنتاجه النفطي لهذه الدول وذلك بسبب التحول السياسي في العراق بعد عام 2003 وتحول نسبة كبيرة من الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية التي كانت تقاطع النظام السابق اقتصاديا وأصبحت الآن حليفة إستراتيجية للحكومة العراقية، وهذا واضح جدا من تتبع للجدول رقم (1).

إن صادرات العراق للدول العربية لم يشكل فرقا واضحا بعد عام 2003 حيث حافظت على نسبة الصادرات المتدنية بنسبة 5.3% كون معظم الدول العربية هيا منتجة للبترول عدا بعض الدول ذات الاحتياجات البسيطة مثل سوريا والأردن ولبنان وتأتي المغرب أيضا بالمرتبة الثانية بعد سوريا في استيراد البترول العراقي.

---

[1] باسمة كزاز حسن، سياسات تحديد التجارة وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة،2008، ص 55.

جدول رقم (1) التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات العراقية حسب المجموعات الاقتصادية (الاقتصادية الجغرافية) - (مليون دولار)

المجموعة الاقتصادية	2002	2005	2010	2015	2020
الدول العربية النسبة %	1242 12.2	763 3.2	2450 4.5	1380 4.6	3102 3.9
دول الامريكيتين النسبة %	2900 28.5	13185 55.6	4276 54.8	37828 53.2	41766 55.2
دول الاتحاد الاوروبي %	——— ———	6670 28.2	15167 24.7	13288 26.4	18311 24.5
دول شرق اوروبا و روسيا النسبة %	5077 49.9	——— ———	443 2.3	510 0.9	622 2,3
بقية دول العالم النسبة %	468 4.6	787 3.3	992 4.2	1187 5.3	1553 3.9
دول اسيا النسبة %	488 4.8	2292 9.7	3891 9.5	2415 9.7	4517 10.2

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، نشرات سنوية لاعوام مختلفة

أما بقية دول العالم المتمثلة مجموعة دول إفريقياواستراليا، فهي ذات معدلات تعامل ضئيلة مع العراق لا تتعدى في أحسن حالتها نسبة 2% وكما موضح في الشكل (1).

خامسا- <u>التوزيع الجغرافي البحري للاستيرادات العراقية</u>

نقصد بالتوزيع الجغرافي للاستيرادات العراقية هي دراسة المجاميع الاقتصادية للدول التي تصدر البضائع والسلع للعراق عن طريق الموانئ العراقية، وكذلك نبين مدى مساهمة هذه الدول في توفير البضائع المطلوبة في منطقة الظهير العراقي ونسبة تغير هذه الاستيرادات حسب الفترة الزمنية[1].

لا نجد اختلافا كبيرا بين نسبة صادرات الدول إلى العراق حسب الفترات الزمنية مابين 2002-2020، إلا أن ما يمكن ملاحظته هو التضخم في زيادة كمية هذه السلع فكلما تقدمنا بالجدول الزمني نجد نسب صادرات الدول تكاد تكون ثابتة، كما هو مبين في الجدول رقم (2).

إذا ما قسمنا الدول إلى مجاميع اقتصادية فإن الدول العربية لها النسبة الأعلى في التصدير للعراق بنسبة 24.6% من مجموع استيرادات العراق بسبب قربها الجغرافي وتكاملية الموارد* بين الدول العربية والعراق وكذلك ارتباط العراق مع الدول العربية في المجموعة الاقتصادية المنبثقة عن الجامعة العربية التي تسهل حركة التجارة بين الدول العربية[2].

---

[1] باسمة كزاز حسن، مرجع سبق ذكره، ص 56

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، نشرة التجارة الخارجية لمنطقة الاسكو،2007، ص 51

* نقصد بتكاملية الموارد بين الدول هي أن تكون الدول التي تتبادل تجاريا تغطي انتاجيها من الموارد للدول الأخرى التي تتاجر بها والعكس صحيح أيضاً في ما يخص استيراداتها.

تأتي سوريا والأردن ومصر بالمراتب الأولى من الدول المصدرة للعراق، ثم تأتي دول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية بما يعادل ما نسبته 21.4% من جملة الاستيرادات العامة، ثم ارتفعت هذه النسبة لتبلغ41.1% في عام 2005 بسبب الانفتاح الاقتصادي بعد تغير النظام في العراق وانفتاح علاقته بالدول الغربية عموما، وأبرز دول الاتحاد الأوروبي تعاملا مع العراق هي ألمانيا وايطاليا وانكلترا والسويد.
من ملاحظة الشكل رقم (2) نرى أن الولايات المتحدة قد حققت المرتبة الثالثة في الاستيرادات العراقية بنسبة 19.3% وهي عائدة كما ذكرنا آنفا إلى التحول السياسي في العراق بعد عام 2003 وهي في تزايد مضطرد مع زيادة الميزانية الإنفاقية في العراق سنويا.

جدول رقم (2) التوزيع الجغرافي لقيم الاستيرادات العراقية حسب المجموعات الاقتصادية (الاقتصادية الجغرافية) - (مليون دولار)

المجموعة الاقتصادية	2002	2005	2010	2015	2020
الدول العربية النسبة %	1574 16.6	7198 30.6	18399 46.1	15220 39.2	25112 26.3
دول الامريكيتين النسبة %	2836 29.9	3546 15.1	4276 11.4	6521 16.4	19.247 21.4
دول الاتحاد الاوروبي %	312 3.3	9660 41.1	4307 6.4	4181 4.1	5994 7.4
دول شرق اوروبا و روسيا النسبة %	1137 12	——— ———	9590 24.1	12156 32.1	25018 25.7
بقية دول العالم النسبة %	1846 29.0	598 2.5	182 0.6	62 0.4	115 2.6
دول اسيا النسبة %	2750 29.1	2530 10.7	5182 11.4	3521 7.8	15128 16.6

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، نشرات سنوية لاعوام مختلفة

خارطة رقم (3) اتجاهات الاستيرادات الى العراق

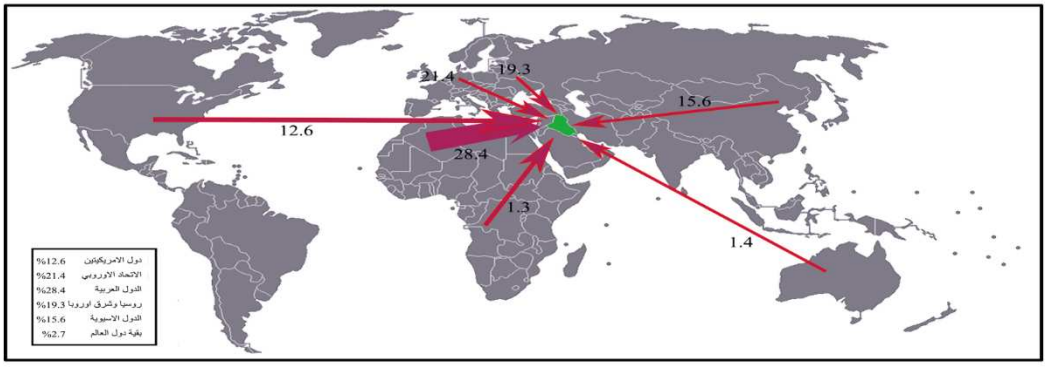

الخارطة من عمل الباحث بالاعتماد على خارطة العالم google map والجدول رقم (2)

شكل رقم (2) نسبة الاستيرادات العراقية من المجاميع الاقتصادية العالمية

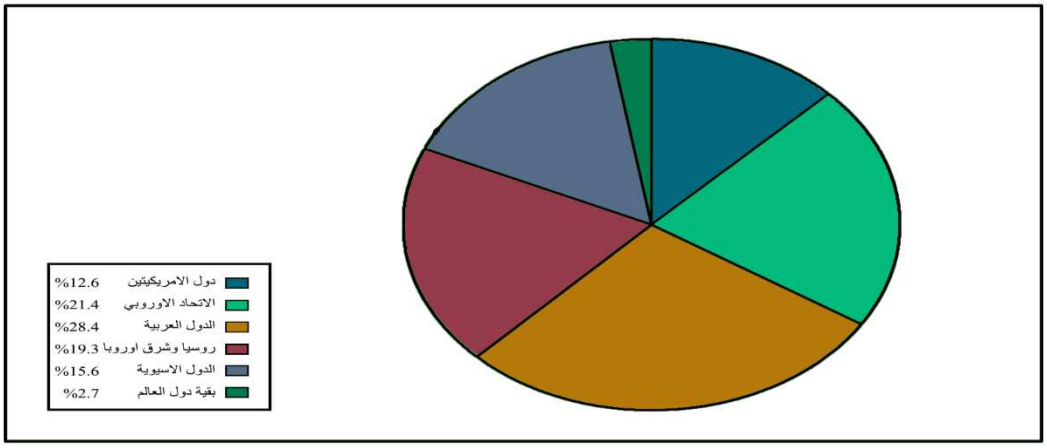

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (2)

أما الدول الآسيوية التي بلغت صادراتها إلى العراق 15.6% فهي تحافظ على مستوى يكاد يكون ثابتا بسبب ثبات الصادرات والاستيرادات الثنائية بين العراق ودول هذه المجموعة، وأهم هذه الدول هي الصين واليابان وكوريا الجنوبية وهذا واضح من ملاحظة الخارطة رقم (3).

أما باقي الاستيرادات من دول العالم من كأفريقيا واستراليا فتبدو منخفضة بسبب ندرة التعاملات التجارية واكتفاء العراق بالمواد المستوردة من الدول الأخرى، وكذلك فإن سوق صادرات العراق بما يخص النفط بات ثقله واضحاً باتجاه الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودول شرق آسيا بشكل رئيسي.

مما تقدم نلاحظ أن السوق العراقي هو سوق مستهلكة وحيدة الجانب في مسألة التصدير حيث تعتمد بشكل اساسي على التصدير النفط في تمويل ميزانية البلاد، كذلك فإن لها نظام استهلاكي عال مع ندرة وجود الجانب الصناعي التصديري وكذلك ندرة جانب التصدير الزراعي الذي ينحصر في تلبية جزء من الاستهلاك المحلي خاصة بعد عام 2003[1]

كذلك فإن المتمعن للجداول المرافقة للبحث يلاحظ معها عدم الثبات في كميات الاستيرادات بسبب الظروف الأمنية والسياسية التي مر بها البلد منذ فترة الانتعاش الاقتصادي الذي رافق مرحلة العقد الخامس والسادس والسابع من القرن الماضي ثم مرحلة حرب الخليج الأولى في العقد الثامن من نفس القرن ومن ثم حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي الذي مر على العراق لغاية عام 2003، ثم تأتي مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي والأحداث الأمنية التي تلته مثل الحرب الطائفية في العراق من عام 2005 إلى 2008 والحرب ضد داعش منذ عام2014 إلى 2018 وما تخللها من فترات اتساع في تصدير خام النفط وزيادة جانب الاستيرادات في البلد، كل هذه العوامل تلاعبت بنسبة وكمية الصادرات والاستيرادات الغير مستقرة على مستوى ثابت في التعامل التجاري الخارجي، لذا فإن الجانب التفاعلي للموانئ العراقية مع الظهير الجغرافي والنظير البحري يستجيب للعنصر التفاعلي مع الموانئ بنفس مستوى الزيادة أو النقصان .

[1]– قاسم عبد علي اعذيب، الأهمية الجيوستراتجية للموانئ العراقية وأثرها في قوة الدولة، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد)، جامعةبغداد،2010، ص 62.